إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/447
للنشر الفوري
١٩ نوفمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل مراجعته الأولى لاتفاق الاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد" مع موريتانيا ويوافق على صرف ١٧ مليون دولار أمريكي

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مراجعته الأولى لأداء الاقتصاد الموريتاني في ظل برنامج يدعمه الاتفاق المعقود مع موريتانيا بشأن الاستفادة من "التسهيل الائتماني الممدد" (Extended Fund Facility). ويتيح القرار لموريتانيا سحب مبلغ إضافي قدره ١١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل ١٧ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل الاتفاق إلى ما يعادل ٢٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٤ مليون دولار أمريكي). وقد أصبح قرار المجلس نافذا على أساس انقضاء المدة.[١]

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في مارس ٢٠١٠ على عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات مع موريتانيا بقيمة ٧٧,٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل ١٢٠% من حصة عضوية موريتانيا في الصندوق (راجع البيان الصحفي رقم 10/89).

ويواصل الاقتصاد الموريتاني تعافيه من فترة الركود التي بدأت في عام ٢٠٠٩ على أثر تباطؤ الاقتصاد العالمي. فقد تحسن النشاط الاقتصادي، وزاد الائتمان المقدم للقطاع الخاص، كما تسجل أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية تحسنا مستمرا. ورغم ما شهدته الشهور الأخيرة من زيادة في تضخم أسعار المستهلكين تأثرا بارتفاع أسعار الطاقة

[١] حلّ "التسهيل الائتماني الممدد" (ECF) محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) باعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لاستخدامها، وتعزيز الطابع التيسيري في الشروط ذات الصلة، وتوخي مرونة أكبر في مواصفات تصميم البرامج، وجعل الشرطية المصاحبة للبرامج أكثر بساطة وتركيزا. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين. ويتخذ المجلس التنفيذي قرارات سنتين. ووفقا لإجراءات انقضاء المدة المتبعة في الصندوق، تصبح قرارات المجلس نافذة حين يتفق المديرين التنفيذيين على إمكانية النظر في الاقتراح ذي الصلة دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

والغذاء، لكنه ظل منخفضا في حدود الرقم الواحد. ولا تزال الآفاق مواتية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مع عودة أسعار الصادرات الموريتانية الأساسية إلى الارتفاع.

ويحقق مشروع موازنة ٢٠١١ هدف الحفاظ على الانضباط المالي، كما يتيح الحماية المطلوبة للإنفاق المتعلق بمشروعات البنى التحتية والإنفاق في الأغراض الاجتماعية. وهناك جهود جارية لتحقيق مزيد من التقدم في تقوية الإدارة الضريبية والجمركية، وتعجيل إصلاحات الخدمة المدنية لاحتواء فاتورة الأجور، وفرض قيود على بعض النفقات الجارية وإعطاء أولوية لبعض النفقات الجارية الأخرى. ومن الأهمية بمكان أيضا تحسين صياغة الموازنة العامة وتنفيذها ووضع التقارير عنها، ورفع جودة الإنفاق الحكومي.

ولا يزال البرنامج الهيكلي يركز على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص. وتكتسب الإصلاحات أهمية حيوية في زيادة التقدم صوب تعزيز الوساطة المالية، ووضع المؤسسات الحكومية الكبرى على مسار مالي سليم، وتحسين الحوكمة، واتخاذ خطوات نحو تيسير الاستثمار أمام القطاع الخاص.

وسوف يساعد النجاح في تنفيذ البرنامج على إكساب موريتانيا صلابة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية، وتحسين الفرص المتاحة لحشد الدعم الخارجي لها، والحفاظ على النمو الاقتصادي، وإنشاء ما يلزم من وظائف جديدة، والحد من الفقر.